

Distr.
GENERAL

TD/387
18 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة العاشرة

بانكوك، تايلند

١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

إعلان بانكوك

الحوار العالمي والمشاركة الدينامية

نحن الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المجتمعين في بانكوك بتايلند في الفترة ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في الدورة العاشرة للمؤتمر نتفق ونعلن ما يلي:

السياق

١- لقد جئنا إلى بانكوك للتداول في استراتيجيات إنمائية في عالم يتزايد ترابطاً، وللتداول في طريقة جعل العولمة أداة فعالة للتنمية. وفي إطار الفرص التي أوجدتها الثورة التكنولوجية، وفتح الأسواق الجديدة، والعولمة، فإن الأهداف الرئيسية لمساعدتنا هي تعزيز النمو والتنمية المستدامة، والسعي إلى المساواة والمشاركة من قبل الجميع. لقد ذكرتنا مداولاتنا بجسامة وملحاحية التحدي الذي يتجسد في ترجمة مفاهيم متفق عليها اتفاقاً عاماً إلى إجراءات فعالة. إننا نغادر بانكوك مقتنعين بأننا سوف نتمكن من السير قدماً في محاولة بلوغ تنسيق وتعاون أكثر فعالية فيما بين الحكومات وفيما بين المؤسسات الدولية في تناول الترابط والتنمية العالميين.

(A) GE.00-70198
BKK.00-384

٢- إن العولمة عملية مستمرة تتيح فرصاً وتثير مخاطر وتحديات. فلقد وسَّعت آفاق التقدم التكنولوجي وآفاق الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي. فقد زادت العولمة من الازدهار ومن إمكان استفادة البلدان منها. غير أن العولمة تثير أيضاً خطر تهميش البلدان، لا سيما أفقرها، وتهميش أشد الفئات حرماناً في كل مكان. فالفجوات بين المداخل في داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان لا تزال فجوات واسعة، ولقد زاد عدد الناس الذين يعيشون في حالة الفقر. وازدادت حدة عدم التماثل والاختلال في الاقتصاد الدولي. ولا يزال عدم الاستقرار في النظام المالي الدولي مشكلة خطيرة تتطلب اهتماماً عاجلاً بها.

٣- عُقد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية في بلد وفي منطقة كان مركز واحدة من أشد الأزمات المالية والاقتصادية حدة في الآونة الأخيرة، ما أثر تأثيراً سلبياً في جميع البلدان النامية تقريباً. وعلى الرغم من الأثر الاقتصادي والاجتماعي السلبي للأزمات فإنها يمكن أن تكون بمثابة حفّاز؛ وتميل الأزمات إلى جعل عقول وإرادات الحكومات والشعوب تركّز على إيجاد إجراءات حاسمة لمواجهة الصعوبات. وقد حدث ذلك مثلاً في شرق وجنوب شرق آسيا. ففي فترة قصيرة نسبياً، ومن خلال عدّة ردود وطنية سليمة، وبتعاون من المجتمع الدولي، تمكّنت البلدان المعنية من مواجهة التحدي وهو استئناف النمو، وأخذت هذه البلدان الآن بالخروج من الأزمة بإحساس متجدد بالثقة. وهذا يُظهر قوة الروح البشرية عندما تحشد الجهود الجماعية لمواجهة تحديات العولمة.

٤- ولا تزال توجد تحديات هائلة. فكان على البلدان المتأثرة بالأزمة أن تُعالج مشاكلها الهيكلية التي زادت من حدتها المعاناة والاختلال الاجتماعيين والبشريين. وينبغي لهذه البلدان، بمساعدة من المجتمع الدولي، أن تحدد استراتيجيات تعزز النمو وتديمه، وتفسح المجال في الوقت ذاته للعودة عودة سريعة إلى مستويات التنمية البشرية والاجتماعية التي قوّضتها الأزمة على نحو خطير. وينبغي لهذه البلدان أيضاً أن تحوّل مؤسساتها إلى أدوات كفوءة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات. وأما الخصائص التي اتسم بها شرق آسيا وجنوب شرق آسيا والمشتركة بين جميع التجارب الإنمائية الناجحة فهي خصائص لا تزال سليمة وهي: المبادئ الأساسية الصحيحة للاقتصاد الكلي، وتحسين الإدارة، وارتفاع معدلات التوفير، والاستثمار في الموارد البشرية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والشراكة القوية بين القطاع العام والقطاع الخاص، والتوجه إلى التصدير. وهذه الخصائص هي من الشروط اللازمة للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. ويجب علينا أن نتخذ إجراءات هادفة لتجنب مخاطر الأزمات في المستقبل والتخفيف من شدة هذه المخاطر. وإضافة إلى الجهود الوطنية، تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل مسؤولية ضمان وجود بيئة عالمية تمكينية وذلك من خلال تعزيز التعاون في ميادين التجارة، والاستثمار، والمنافسة، والمالية، وكذلك مسؤولية المساهمة في الاستقرار النقدي بغية جعل العولمة أكثر كفاءة وإنصافاً.

بداية جديدة

٥- إن الأونكتاد العاشر، بوصفه أول مؤتمر اقتصادي وإنمائي حكومي دولي رئيسي يعقد في هذا القرن، أتاح لنا فرصة فريدة من نوعها لجرد تجاربنا الأخيرة في مجال العولمة والتفكير فيها، وللنظر في نقاط القوة والضعف في النهج والسياسات الماضية، ولتحديد التحديات الرئيسية التي تنتظرنا وهي: ضمان الإدماج الفعال لجميع البلدان في

النظام التجاري الدولي؛ وتحسين القدرات التوريدية؛ والتغلب على مشكلة الديون؛ وتعزيز الالتزام بالتنمية الاجتماعية؛ وضمان المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة؛ وإيجاد تدفقات مالية كافية للتنمية، بما في ذلك معالجة الاتجاه الهابط في المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدام هذه المساعدة استخداماً فعالاً؛ وإجراء إصلاحات مؤسسية؛ وتقليل التقلب المالي؛ وتعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية. وقد أتاح هذا المؤتمر فرصة للمجتمع الدولي للتركيز على المشاكل الرئيسية في العقود الأخيرة، لا سيما مشكلة الفقر الحاد وتزايد عدم المساواة بين الدول وداخل الدولة الواحدة، هذه المشاكل التي تهدد الاستقرار الدولي. وفي عالم يعتمد اعتماداً متزايداً على كثافة المعرفة، يكون تقديم الدعم للتنمية التي تقوم على المعرفة ضرورياً لمشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة في الاقتصاد العالمي.

٦- ويمكن أن تمثل العولمة دافعا قويا وديناميا لتحقيق النمو والتنمية. وإذا أحسن تدبيرها، أمكن وضع الأسس اللازمة للنمو الدائم والمنصف على الصعيد الدولي. ولتحقيق ذلك، من الضروري المثابرة في البحث عن حلول تحظى بتوافق الآراء عن طريق حوار مفتوح ومباشر يراعي المصالح الأساسية للجميع.

٧- وأكد مؤتمر بانكوك بصورة خاصة على ضرورة زيادة تماسك السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن يوجد تكامل بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية على الصعيد الوطني، وبين السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وثمة حاجة أيضا إلى المزيد من التعاون والتنسيق الفعالين فيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف. وينبغي تعزيز الأطر المؤسسية الوطنية والدولية وفقا لذلك.

٨- ويواجه العديد من البلدان صعوبات في التصدي للمنافسة المتزايدة والافتقار إلى القدرة على الاستفادة من الفرص التي أتاحتها العولمة. ويتطلب ذلك بذل جهود حاسمة في صالح البلدان التي تواجه خطر التهميش. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لأفريقيا التي تتمتع بإمكانات كبيرة، لا تقل عن إمكانات أي منطقة أخرى. وبالنسبة للمجتمع الدولي، وكذلك لكل مجتمع من المجتمعات الوطنية، يكمن الاختبار النهائي في طريقة معاملته لأضعف أفراد. وفي هذا السياق، يؤكد المؤتمر على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقبل المعني بأقل البلدان نمواً، ويحث المجتمع الدولي على المساهمة في نجاحه.

٩- ويجب أن تسترشد السياسة العامة الوطنية والدولية بالتضامن والاحساس القوي بالمسؤولية الأخلاقية، اللذين لا يمثلان واجبين أخلاقيين فحسب، بل يمثلان أيضاً شرطين لازمين مسبقين لتحقيق عالم يسوده الازدهار والسلام والأمن ويقوم على أساس شراكة حقيقية. وتقتضي هذه الشراكة ترتيبات أكثر شمولية وشفافية ومشاركة في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد الدولي وذلك بغية كفالة تمتع الجميع بفوائد العولمة على قدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد نجاح الجهود الإنمائية الدولية على مراعاة جميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية.

١٠- ويؤكد المؤتمر على الالتزام بنظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالنزاهة والإنصاف، ويقوم على أساس من القواعد، ويعمل بصورة غير تمييزية وشفافة، وبطريقة تقدم فوائد لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية. وسينطوي ذلك على أمور منها تحسين إمكانية وصول السلع والخدمات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية إلى الأسواق، وتسوية المسائل المرتبطة بتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والتنفيذ التام للمعاملة الخاصة والتفاضلية، وتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتقديم المساعدة التقنية. ويؤكد المؤتمر من جديد على ضرورة اضطلاع جميع البلدان والمنظمات الدولية بكل ما في وسعها من أجل ضمان بلوغ النظام التجاري المتعدد الأطراف طاقته من حيث تعزيز إدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وينبغي لجولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن تأخذ البعد الإنمائي في الاعتبار. ولا يزال ضمان إحراز تقدم مبكر في جميع هذه المسائل أمراً ملحاً بالنسبة للمجتمع الدولي. ويؤكد المؤتمر على دور التكامل الإقليمي ومساهمته في هذه العملية.

حوار مفتوح ومشاركة تامة

١١- على الأونكتاد أن يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية، وذلك بوصفه مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للتعامل المتكامل مع التنمية والمسائل المترابطة في مجالات التجارة، والمالية، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتنمية المستدامة. وعليه أيضاً أن يقوم بدور نشط في التوصل إلى توافق الآراء بشأن مسائل دعم التجارة والتنمية، هذه المسائل المحددة تحديداً جيداً.

١٢- وكانت إحدى مساهمات الأونكتاد العاشر وعمليته التحضيرية التوصل إلى حوار مفتوح وتبادل صريح للآراء. فقد أمكن التوصل في بانكوك إلى درجة كبيرة من الاتفاق على الالتزام الأخلاقي المشترك بتحقيق عالم أفضل وأكثر إنصافاً. ويمكن أن يساهم عمل الأونكتاد في تناول ما تثيره العولمة من تحديات وتتيحه من فرص، وأن يشكل حواراً مفتوحاً ومنظماً حول مختلف المسائل التي ترتبط بالتنمية والتي تحظى باهتمام عالمي بين الشركاء في عملية التنمية، بمن فيهم القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين. وينبغي له أن يسعى إلى إقامة هذا الحوار المفتوح من أجل المساعدة في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين.

١٣- وقد جمع المؤتمر بين الشركاء في التنمية من أجل اقتراح حلول عملية ومجدية. وبين الأونكتاد بواعث الأمل في إمكانية إقامة نظام اقتصادي عالمي أفضل وأكثر إنصافاً، في إمكانية تخفيف حدة الفقر، وإصلاح الاختلالات، وتحسين حماية البيئة، فضلاً عن إمكانية توفير الأمن للجميع وفرص متزايدة لرفع مستوى معيشتهم والتمتع بحياة كاملة وذات مغزى. لقد اتفقنا على خطة عمل لتوجيه هذه العملية. وعلينا جميعاً أن نعمل الآن معاً من أجل تحويل الأمل إلى واقع.
